

Distr.: General
21 May 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 21 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام وإلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدماهما كل من السيدة ستيفاني ويليامز، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسفير يورغن شولتز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا، وكذلك نسخة من البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، إندونيسيا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن الحالة في ليبيا التي عقدت يوم الثلاثاء، 19 أيار/مايو 2020. كما أدلى ممثل ليبيا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة COVID-19، ستصدر نصوص هاتين الإحاطتين والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) سفين **يورغنسون**
رئيس مجلس الأمن

المرفق الأول

بيان الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ستيفاني وليامز

اسمحوا لي أن أستهل بتقديم أطيب التمنيات لزملائنا المسلمين بمناسبة شهر رمضان المبارك. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ إستونيا على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر.

كنت آمل أن أتمكن من تقديم تقرير أكثر إيجابية اليوم ولكن للأسف، فعندما نعتقد أننا قد حققنا الهدف في ليبيا، نجد أنفسنا بطريقة أو بأخرى وقد وصلنا إلى أعماق جديدة من العنف والقسوة والإفلات من العقاب. فرغم جهودنا الحثيثة ومناشدة الأمين العام ودعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار للسماح لليبيين بالتصدي للتهديد المشترك لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يؤسفني أن أبلغكم بأن القتال بين قوات حكومة الوفاق الوطني وقوات الجيش الوطني الليبي الذي يقوده اللواء حفتر، والمعروف أيضا باسم القوات المسلحة العربية الليبية، لم يهدأ. وبدلا من ذلك، فقد تصاعد القتال مع زيادة غير مسبوقة في النيران غير المباشرة في المناطق المأهولة وتزايد معاناة المدنيين.

على مدى ما يقرب من 15 شهرا عقب بدء الهجوم الذي شنه اللواء حفتر على طرابلس في نيسان/أبريل من عام 2019، احتدم النزاع المسلح في بعض المناطق الأكثر اكتظاظا بالسكان وما حولها في ليبيا. ونتيجة لتزايد الأعمال العدائية المسلحة، إلى جانب الأثر الاجتماعي والاقتصادي الوخيم لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك فقدان فرص العمل وسبل العيش، ثمة مليون شخص الآن بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. ويشمل ذلك 000 400 ليبي نازح، إلى جانب 000 654 مهاجر ولاجئ وطالب لجوء. وفي العام الماضي وحده، ومنذ بدء الهجوم على طرابلس، اضطر 000 201 ليبي إلى الفرار من منازلهم، معظمهم في العاصمة وحولها.

وبينما يعمل الناس في جميع أنحاء العالم على التكيف مع الوضع الطبيعي الجديد والعيش في ظل جائحة عالمية، فإن ملايين الليبيين – وعلى وجه الخصوص سكان طرابلس البالغ عددهم مليوني شخص – يعانون من حياة غير طبيعية ومرعبة للغاية في ظل قصف يكاد يكون مستمرا وانقطاع متكرر للمياه والكهرباء؛ ومما يضاعف من هذه المعاناة تقييد الحركة جراء التدابير الوقائية لجائحة كوفيد-19، مما يجعل الوضع برمته لا يطاق بالنسبة للغالبية للاحتفاء بشهر رمضان المبارك في سلام. ولا نزال نشهد تعزيزات عسكرية مثيرة للقلق الشديد نتيجة قيام الجهات الخارجية الداعمة بإرسال الأسلحة المتطورة والقاتلة بشكل متزايد ودون انقطاع، ناهيك عن تجنيد المزيد من المرتزقة لطرفي النزاع.

وبعد نجاح محاولتها لاستعادة ست مدن على الطريق الساحلي غرب طرابلس في نيسان/أبريل، تسعى قوات حكومة الوفاق الوطني الآن إلى إخراج الجيش الوطني الليبي من مواقعه في جنوب طرابلس من خلال إجباره على إعادة الانتشار وتعطيل خطوط الإمدادات من مدينة ترهونة القريبة. وبدافع من هذه النجاحات الأخيرة، أظهرت حكومة الوفاق الوطني ترددا في الاستجابة لوقف من جانب واحد لجميع الأنشطة العسكرية أعلنه الجيش الوطني الليبي في 29 نيسان/أبريل بمناسبة شهر رمضان. وفي 5 أيار/مايو، بدأت قوات حكومة الوفاق الوطني عمليات عسكرية للسيطرة على قاعدة الوطية الجوية غير أنه تم صدها مبدئيا باستخدام الطائرات المسيّرة والقناصين، مما أسفر عن عشرات القتلى. وبعد محاولات متكررة مدعومة بغارات جوية متعددة نفذتها طائرات مسيّرة، سيطرت قوات حكومة الوفاق الوطني على القاعدة الجوية أمس

18 أيار/مايو. وقد تؤدي السيطرة على هذه القاعدة الجوية الاستراتيجية إلى مزيد من التصعيد، الأمر الذي يحول النزاع الليبي إلى حرب بالوكالة. وكما كان الحال في مرات عدة، رأينا مشاركة مباشرة من أطراف أجنبية في هذه العملية، سواء بطائرات مسيّرة أو من خلال وجود أنظمة دفاع جوي على الأرض، وذلك في انتهاك صارخ لحظر التسليح.

ومنذ 24 نيسان/أبريل، تعرضت طرابلس ولا تزال، وبالأخص مطار معيتيقة، لقصف يومي دون توقف. ففي 7 أيار/مايو، أصاب القصف المدفعي الثقيل والهجمات بصواريخ غراد التي شنتها قوات موالية للجيش الوطني الليبي وسط مدينة طرابلس، بما في ذلك الميناء والمنطقة القريبة من وزارة الخارجية والسفارة التركية ومقر إقامة السفير الإيطالي في ليبيا، ما أسفر عن مقتل اثنين من المدنيين على الأقل وجرح ثلاثة آخرين. كما أصابت جولة أخرى من القصف لأهداف داخل مطار معيتيقة وحوله شنتها قوات اللواء حفتر في 15 أيار/مايو ثلاثة مستودعات تابعة للجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية، ما أدى إلى تدمير كمية كبيرة من المواد الانتخابية. وهنا ندعو مرة أخرى إلى الوقف الفوري للهجمات ضد المدنيين والمنشآت المدنية، بينما ندعو حكومة الوفاق الوطني إلى إعادة الطابع المدني لمطار معيتيقة.

وتسببت العمليات العسكرية في ترهونة وما حولها في موجة نزوح جديدة وأثرت سلبا على وصول المساعدات الإنسانية إلى المدينة. ومما يبعث على القلق أيضا الهجمات عبر طائرات مسيّرة تابعة لحكومة الوفاق الوطني خلال الشهرين الماضيين على مركبات تتنقل بين مزدة وترهونة وكذلك في بني وليد مسببة أضرارا تبعية للمركبات التي تحمل مواد غير قتالية مثل الغذاء والسلع والوقود والغاز الأمر الذي أسفر عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين.

ومنذ إحاطتي الأخيرة، تعرض مستشفى الخضراء الذي تم تخصيصه لاستقبال المرضى المصابين بفيروس كورونا COVID-19، ولأربعة أيام منفصلة للقصف بصواريخ الجيش الوطني الليبي، ذلك إلى جانب المستشفى الملكي ومركز الدعم الطبي الميداني في طريق المطار ومجمع عيادات وريمة، مما تسبب في إخلاء هذه المرافق. وفي 16 أيار/مايو، أصاب القصف الذي نفذته قوات حفتر مأوى للنازحين والمهاجرين في حي الفرناج بطرابلس. وقُتل ما لا يقل عن سبعة أشخاص وأصيب 17، بينهم نساء وأطفال. وهذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها استهداف هذا المخيم. وفي 10 أيار/مايو، فتحت مجموعة مسلحة النار داخل وحدة العناية المركزة في مستشفى الجلاء في بنغازي، مما أدى إلى إلحاق أضرار بالمعدات، في حين أصيب مستشفى طرابلس المركزي بأضرار نتيجة للهجمات الصاروخية التي شنها الجيش الوطني الليبي. ولا يفوتني هنا أن أكرر أن مثل هذه الهجمات تنتهك القانون الدولي الإنساني ويمكن أن تصل إلى جرائم حرب.

وفي الفترة بين 1 نيسان/أبريل و 18 أيار/مايو، وثقت البعثة وقوع ما لا يقل عن 248 ضحية مدنية، 58 قتيلا و 190 جريحا، وذلك بزيادة قدرها 89 في المائة مقارنة بإجمالي الخسائر البشرية المسجلة للأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام. وتُنسب الغالبية العظمى من إجمالي الضحايا المدنيين إلى قوات موالية للواء حفتر. يجب تقديم مرتكبي هذه الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي إلى العدالة.

كما يساورنا القلق من الهجمات على المدنيين والتمثيل بالجثث والعمليات الانتقامية، بما في ذلك النهب والسرقة وإحراق الممتلكات العامة والخاصة، في البلدات الساحلية الغربية التي سيطرت عليها قوات حكومة الوفاق الوطني مؤخراً. ففي 14 نيسان/أبريل، وعقب سيطرة قواتها على مدينة صرمان، قامت سرية

الشـهيد عثمان حمزة، التابعة لحكومة الوفاق، باقتحام سـجن صـرمان وأفرجت بشـكل غير قانوني عن 401 سـجيناً. وفي ترهونة، في 5 نيسـان/أبريل، قتلت مجموعة مسـلحة تابعة للواء التاسـع الموالي للجيش الوطني الليبي ما لا يقل عن تسـعة مدنيين وهدمت سـبعة منازل بعد طرد العائلات قسراً من منازلها واختطاف سـبع نساء لا يزال مصيرهن مجهولاً.

وتمثل وسـائل التواصـل الاجتماعي مسرحاً آخر للنزاع في ليبيا. وتأسـيسـاً على حلقات العمل التي نظمناها في العام الماضـــي لوقف التحريض واســتخدام خطاب الكراهية في وســائل الإعلام، نظمت البعثة منتدى افتراضياً في نيسان/أبريل حضره ما يقرب من 30 شخصية بارزة في وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصـل الاجتماعي من جميع المشـارب. وقد سـرّنا أن نرى المشـاركين يتفقون على إنشـاء مرصـد لخطاب الكراهية تحت رعاية البعثة وإصدار مدونة لقواعد السلوك.

وتُضـــاعف جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من حالة انعدام الأمن القائمة بالإضـــافة إلى أنها تفاقم نقاط الضـعف قديمة العهد. وتعمل منظومة الأمم المتحدة جاهدةً لمسـاعدة السـلطات الوطنية، بما في ذلك من خلال توفير الإمدادات والمعدات والتدريب. وتمت زيادة قدرات إجراء الاختبارات، حيث يوجد الآن خمســـة مختبرات عاملة في البلد، بعد أن كان هنالك مختبران، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى المزيد بما في ذلك الموظفون المؤهلون لتشـــغيلها. وحتى 18 أيار/مايو، تم الإبلاغ عن 65 حالة مؤكدة في ليبيا، بما في ذلك ثلاث وفيات مرتبطة بــالمرض. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن ليبيا لم تصل بعد إلى الذروة ويظل خطر اشـتداد الجائحة مرتفعاً جداً. وتجدر الإشـارة أيضـاً إلى تناسـب انخفاض عدد الحالات الإيجابية مع انخفاض قدرة الاختبار واقتفاء أثر مخالطي المرضى في البلد والخوف من الوصم الاجتماعي.

وعلى الرغم من أن السـلطات الوطنية قدمت معلومات محدّثة بشـكل متكرر عن التعهدات المالية للتصـــدي لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك بشـــأن شـــراء المعدات الطبية ودفع مرتبات العاملين في المجال الطبي، فقد كان تنفيذ هذه التعهدات بطيئا ليتسنى دفع المرتبات بالكامل. وتواجه السلطات المحلية في جميع أنحاء ليبيا نقصاً حاداً في المستشفيات العاملة ووحدات العناية المركزة والمعدات والإمدادات الطبية الحيوية، بما في ذلك معدات الحماية الشخصية. وفي حين أن أبواب 75 في المائة من مراكز الرعاية الصحية الأولية مفتوحة، إلا أن 20 في المائة منها فقط تقدم الخدمات، وذلك وفقاً لدراسـة استقصـائية أجرتها منظمة الصـحة العالميـة مؤخراً. وعلى نحو مماثل، تواجه الجهات الفاعلة في المجال الإنســـاني عوائق تحول دون نقل وإيصـــال الإمدادات الإنســـانية إلى البلد وداخله، إذ لم تتمكن الرحلات الجوية التي تنقل إمدادات طبية من الهبوط في بنغازي بسـبب عدم منح التراخيص اللازمة. وأدى التفاوض على التراخيص من أجل العمل خلال حظر التجول المفروض بسبب جائحة كوفيد-19، فضلاً عن استمرار حالة انعدام الأمن، إلى تأخير عمليات توزيع الإغاثة.

وللتخفيف من انتشـــار جائحة كوفيد-19 واســـتجابة لجهود الدعوة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أرحب بما أُفيد عن قيام السـلطات الليبية بالإفراج عن أكثر من ألفي ســجين ومحتجز في الفترة بين 25 آذار/مارس و 15 أيار/مايو. وقد أبدى المجلس الأعلى للقضـــاء والنيابة العامة ووزارة العدل رغبتهم في حماية السـجناء والمحتجزين من جائحة كوفيد-19، ونشـجعهم على إطلاق سـراح المزيد من السـجناء، لا سـيما النسـاء والأطفال، والأشـخاص ذوي الاحتياجات الخاصـة والأشـخاص الذين يعانون من حالات مرضية وكبار السن والمهاجرين واللاجئين. وبفضل الدعم الفني والمعدات التي قدمتها الأمم المتحدة،

اســـتضـــاف ســـجن الجديدة في طرابلس عدة جلســـات محاكمة ناجحة عن بُعد في الفترة من 15 إلى 30 نيسان/أبريل.

ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء وضع المهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا. فمنذ كانون الثاني/يناير، جرى اعتراض أكثر من 200 3 شـــخص في البحر وتمت إعادتهم إلى ليبيا حيث يعانون في كثير من الأحيان من ظروف تعسفية في الاحتجاز، في حين اختفى آخرون كلياً. كما تعبر البعثة عن القلق إزاء طرد ما لا يقل عن 400 1 مهاجر ولاجئ هذا العام من شـــرق ليبيا في انتهاك لالتزامات ليبيا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بشأن عدم الإعادة القسرية والطرد الجماعي، فضـلاً عن خطر إمكانية ترحيل المزيد منهم قسراً قريباً. وتلقينا تقارير عن عدم تقديم المساعدة لقوارب المهاجرين وعدم تنسيق عمليات صد قوارب المهاجرين في عرض البحر الأبيض المتوســـط، الذي لا يزال أحد أكثر طرق الهجرة فتكاً في العالم. وقد أغلقت كل من إيطاليا ومالطة – والآن ليبيا أيضـــاً – موانئها أمام إنزال المهاجرين الذين يتم إنقاذهم في البحر بذريعة المخاوف الصحية ذات الصلة بجائحة كوفيد-19. وأشدد على أن استقرار السكان في ليبيا سيتحقق، أولا وقبل كل شيء، من خلال وقف فوري لإطلاق النار تعقبه عودة كاملة إلى الحوار السياسي.

وأود أن أحث الدول الأعضـــاء على الاســـتجابة لدعوتنا إلى تخصـــيص تمويل لمكافحة جائحة كوفيد-19، فضـلاً عن زيادة الدعم لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020، التي تعاني من نقص فادح في التمويل بنسبة 14 في المائة. فنقص التمويل يعوق قدرتنا على التصدي لهذه الجائحة، فضـلاً عن ضـمان عدم تفاقم مواطن الضعف القائمة.

وثمة خطر من اتســـاع نطاق العنف في جنوب ليبيا مع اشـتداد حدة الانقسـامات القائمة بسـبب النزاع. ففي مدينة سبها الجنوبية، تم إيقاف المجلس البلدي المنتخب والذي أدى اليمين مؤخراً بعد أن أصـدر بياناً مؤيداً للجيش الوطني الليبي في 26 نيســـان/أبريل مما دفع وزارة الحكم المحلي التابعة لحكومة الوفاق الوطني إلى تنحيته وتعيين لجنة تســـييرية. وقدم المجلس المنتخب طلب اســـتئناف لقرار حكومة الوفاق الوطني. وأشـجع هنا الحكومة على إجراء حوار بنّاء مع المجلس المنتخب لحماية المسـارات الديمقراطية في ليبيا، إذ ينبغي أن تبقى المصالح البلدية بمنأى عن السياسة.

ونود أن نشـــيد بمثابرة مســـؤولي اللجنة الانتخابية المحلية في ليبيا حيث يواصـــلون التحضـــير لاســـتئناف انتخابات المجالس البلدية رغم التحديات الهائلة. إذ من المقرر إجراء 38 اقتراعا محليا آخر في عام 2020؛ وتنظر المجالس البلدية واللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية في اتخاذ تدابير خاصة من شـــأنها توفير بيئة آمنة للاقتراع أثناء الجائحة. ومن المقرر إجراء الانتخابات في عدة بلديات في شـــهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، بما في ذلك في مصراتة.

ويشكل القتال، إلى جانب الإغلاق النفطي المستمر وجائحة كوفيد-19، تحدياً غير مسبوق للوضع الاجتماعي والاقتصـادي المحفوف بالتحديات أصـلاً في ليبيا. وقد كلف هذا الإغلاق الدولة الليبية أكثر من أربعة بلايين دولار أمريكي. وفي ظل إرهاصـات العجز في الميزانية والمتوقع أن يصـل إلى 26 بليون دينار في عام 2020، فرض مصرف ليبيا المركزي تدابير تقشف تشمل فرض قيود على النقد الأجنبي. وقد تسبب ذلك في فقدان الدخل ونقص الغذاء وارتفاع الأسـعار بما في ذلك الاضـطراب الذي شـاب سـلسـلة التوريد، حيث ارتفع سعر الصرف الموازي في السوق من 4.1 دينار ليبي مقابل الدولار في شهر كانون الثاني/يناير إلى 6.1 دينار اليوم، وهو ما يضـر بالقدرة الشـرائية للمواطنين على نحو أكبر. وأسـهم ذلك في محو العديد

من المكاسب التي تحققت من الإصلاحات الاقتصادية التي تم إقرارها في عام 2018. وقد تواصلتُ مع كل من رئيس الوزراء ومحافظ مصرف ليبيا المركزي لمناقشة الأزمة الاقتصادية للبلد وتشجيع الحوار بهدف تطبيق سلسلة من الإصلاحات التي من شأنها تخفيف حدة العجز الوطني وتحسين حياة المواطن الليبي العادي على حد سواء. وأصدرت وزارة العدل في هذا الشهر حكماً مشجعاً بشأن قانونية المراجعة الدولية للحسابات.

وثمة أمر آخر يبعث على القلق، ألا وهو استخدام الخدمات الحيوية كسلاح. فمنذ نهاية آذار/مارس وقعت أربع حوادث من هذا القبيل، اثنتان منها تتعلقان بقطع إمدادات المياه من النهر الصناعي العظيم، وأخريان نجم عنهما قطع إمدادات الغاز الطبيعي إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية. وتستحق هذه الأعمال الشجب في كل الأوقات، وخاصة في وقت يعاني فيه البلد من آثار الحرب ومن جائحة عالمية.

وفي تطور إيجابي، تمكنت المؤسسة الوطنية للنفط في 3 أيار/مايو من استعادة التماسك المؤسسي لشركة البريقة الوطنية لتوزيع الوقود وذلك من خلال إعادة توحيد لجنة الإدارة. ونرحب هنا بهذا التطور الذي يحافظ على حيادية وفاعلية المؤسسة الوطنية للنفط.

وأؤكد للمجلس أن الأمم المتحدة لن تتوانى في جهودها الرامية إلى حمل القادة السياسيين والعسكريين الليبيين على تحمل مسؤولياتهم والالتزام بوقف لإطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية. وفي أعقاب التطورات العسكرية الأخيرة، يبدو أنه قد تكون هناك فرصة لبث حياة جديدة في بعض الأنشطة السياسية.

وفي 23 نيسان/أبريل، أعلن رئيس مجلس النواب صالح عن مبادرة سياسية جديدة، تدعو الدوائر الاجتماعية والسياسية التي تمثل الشرق والغرب والجنوب إلى انتخاب ممثليها في مجلس رئاسي مكون من ثلاثة أعضاء، تحت إشراف الأمم المتحدة. وعلى النقيض من ذلك، أكد اللواء حفتر مجددا، للأسف، في اليوم نفسه أنه يعتبر الاتفاق السياسي الليبي والمجلس الرئاسي الحالي لاغيين وطلب من الليبيين أن يختاروا مؤسسة لقيادة البلد لفترة انتقالية. وفي خطاب لاحق بعد أربعة أيام فقط، في 27 نيسان/أبريل، "قبل" اللواء حفتر ما يعتقد أنه تفويض شعبي لقيادته العامة للقيام بدور أكبر في حكم البلد. وعلى نحو أكثر إيجابية، رحب رئيس الوزراء السراج علنا في 5 أيار/مايو بجميع المبادرات السياسية التي تدعو إلى إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية وحث جميع الأطراف على استئناف المحادثات السياسية، إما في إطار الاتفاق السياسي الليبي أو عن طريق إبرام اتفاق لإجراء انتخابات في إطار دستوري متفق عليه. وفي حالة عقد المحادثات في إطار الاتفاق السياسي الليبي، أشار السيد السراج إلى إعادة هيكلة السلطة التنفيذية، بما في ذلك تشكيل مجلس رئاسي يضم ثلاثة أعضاء وحكومة يرأسها رئيس وزراء.

ونرحب بالموقف البناء الذي اتخذه رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وبأي مبادرات سياسية تشمل الجميع وتهدف إلى إنهاء القتال وإيجاد حل سلمي للنزاع في إطار استنتاجات المؤتمر الدولي المعقود في برلين في 19 كانون الثاني/يناير والقرار 2510 (2020). ولا تزال مهمتنا هي مساعدة الليبيين في إعادة بناء دولة قوية بما يكفي لاحتواء الخلافات السياسية سلميا.

ونعمل مع حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي للبناء على مشروع اتفاق وقف إطلاق النار الذي طُرح خلال محادثات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في جنيف في 23 شباط/فبراير. وتعكف البعثة على تحليل التعليقات على مشروع الاتفاق التي قدمها فريق حكومة الوفاق الوطني. وما زلنا ننتظر

تلقي تعليقات القيادة العامة للجيش الوطني الليبي. وأطلب مساعدة المجلس لكفالة تلقي رد في أقرب وقت ممكن لاستئناف عمليات تبادل الآراء هذه التي تمس الحاجة إليها. ويشكل المشروع الحالي أقوى أساس لاستئناف المناقشة.

ونقدر التأييد الذي أعرب عنه المشاركون في مؤتمر برلين. وبنفس الروح، نأمل أن نعول على دعمهم لوقف تدفق الدعم العسكري الخارجي على وجه السرعة في انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. وقد أطلق الاتحاد الأوروبي عملية إيريني للقوة البحرية التابعة له في البحر الأبيض المتوسط في 1 نيسان/أبريل. ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى دعم تنفيذ حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، تمشيا مع القرار 2292 (2016)، ونشجع الدول الأعضاء على الإسهام في رصده وتنفيذه بطريقة شاملة.

ونقدر بالمثل اهتمام الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة لنا في اللجنة الرباعية المعنية بليبيا بالمشاركة في لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، التي اجتمعت على مستوى كبار المسؤولين في 2 نيسان/أبريل و 13 أيار/مايو. وعلة وجود اللجنة هو ضمان تنفيذ التزامات برلين. وقد بدأت المناقشات في الأفرقة العاملة المواضيعية الأربعة المنشأة في إطار اللجنة. وتشكل هذه الأفرقة أداة حاسمة لا لدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا فحسب، بل أيضا كي نثبت لليبيين أن مؤتمر برلين يمكن أن يفي بوعوده.

وبينما نستعرض المجازر الناجمة عن العنف المتواصل في ليبيا منذ ما يقرب من 15 شهرا، أعتقد أننا وصلنا إلى نقطة تحول أخرى في النزاع. ومن خلال ما نشهده من تدفق هائل للأسلحة والمعدات والمرتزقة إلى كلا الجانبين، فإن الاستنتاج الوحيد الذي يمكن أن نستخلصه هو أن هذه الحرب ستتصاعد وتتوسع وتتعمق، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة على الشعب الليبي. ومع تزايد التدخل الأجنبي، يضيع الليبيون أنفسهم في خضم هذا المزيج ولا تُسمع أصواتهم. ويجب ألا نسمح بضياع ليبيا. ويجب أن نُمكن الليبيين المسؤولين من كتابة مستقبلهم. وبالعمل معا الآن، يمكن لمجلس الأمن أن يكفل الأمن الجماعي المُكلف بالحفاظ عليه عن طريق ممارسة ضغط متسق ويتسم بالمصداقية على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التي تؤجج النزاع. ويمكننا أن نسطر بصورة جماعية نهاية مختلفة لهذه القصة الحزينة حتى الآن، ولكن لن يمكننا ذلك إلا إذا أظهرنا الإرادة الجماعية للقيام بذلك.

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يورغن شولتز

يشرفني أن أقدم اليوم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) حول الأنشطة التي اضطلعت بها خلال الفترة من 30 كانون الثاني/يناير إلى 19 أيار/مايو، وفقا للفقرة 24 (هـ) من ذلك القرار. وقد اضطلعت اللجنة بعملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة بهدف تيسير تنفيذ تدابير الجزاءات.

في البداية، أود أن أُذكر بأن مجلس الأمن اتخذ في 11 شباط/فبراير القرار 2509 (2020)، الذي مدد بموجبه حتى 30 نيسان/أبريل 2021 الإذنين المحددين زمنيا والتدابير المفروضة بهما بقصد منع صادرات النفط غير المشروعة من ليبيا، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة. وتظل تدابير حظر توريد الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول سارية المفعول، وهي غير محددة زمنيا. ومدد القرار أيضا ولاية فريق الخبراء حتى 15 أيار/مايو 2021. وبعد ذلك، في 10 آذار/مارس، عين الأمين العام ستة أفراد في الفريق. وأود أن أُذكر بالامتيازات والحصانات التي يتمتع بها الخبراء الموفدون في مهام بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام 1946. وبسبب جائحة فيروس كورونا، لم يتمكن فريق الخبراء المعين حديثا من السفر إلى نيويورك لعرض برنامج عمله على اللجنة. وبدلا من ذلك، قدم الفريق برنامج عمله كتابة، ثم ناقشه مع أعضاء اللجنة عن طريق التداول بالفيديو في 15 أيار/مايو.

وفي تقريري الأخير، أبلغت المجلس بأن اللجنة وافقت على اتخاذ إجراء بشأن توصيتين موجهتين إليها في التقرير النهائي للفريق المقدم عملا بالقرار 2441 (2018) (S/2019/914). وبناء على ذلك، استكملت اللجنة في 25 شباط/فبراير محددات الهوية الواردة في قائمة الجزاءات التي فرضتها ونظرت في التوصية الثانية لفريق الخبراء المتعلقة بتجميد الأصول في 5 آذار/مارس. وعلاوة على ذلك، نظرت اللجنة في رسالة رد موجهة إلى المؤسسة الليبية للاستثمار، وهي كيان مدرج في قائمة الجزاءات، ووافقت عليها. وتتناول الرسالة المسائل المثارة فيما يتعلق بتدبير تجميد الأصول وانطباق مختلف الإعفاءات بموجب نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا. ومنذ تقريري الأخير، تلقت اللجنة سبعة تقارير خطية مستكملة من فريق الخبراء، ركز خمسة منها على جوانب تنفيذ حظر توريد الأسلحة، واثنان على الأحداث المتصلة بصادرات النفط الخام من ليبيا واستيراد وقود الطائرات النفاثة من طراز A-1 إلى ليبيا. وبناء على توصية فريق الخبراء، قررت اللجنة إطلاع الدول الأعضاء المعنية على اثنين من هذه التقارير للعلم.

وفيما يتعلق بحظر السفر، نظرت اللجنة في طلب لتعديل مواعيد سفر السيدة صفية فركاش البرعصي ووافقت عليه، وذلك للقيام بسفر سبقت الموافقة عليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

تلقت اللجنة أيضا، في الفترة المشمولة بهذا التقرير، رسالة من مركز التنسيق الليبي عملا بالقرار 2146 (2014).

وألاحظ أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ تدابير الجزاءات تقع على عاتق الدول الأعضاء. واللجنة ملتزمة بتيسير تنفيذ هذه التدابير وتسعى إلى الإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للصين لدى الأمم المتحدة، ياو شاوجون

أشكر الممثلة الخاصة بالنيابة للأمين العام ويليامس والسفير شولتز على إحاطتيهما، وأرحب بالسفير السني في هذه الجلسة.

إن الحالة الراهنة في ليبيا معقدة وحساسة وهشة، وتؤثر تأثيرا خطيرا على أمن واستقرار البلدان المجاورة والمنطقة بأسرها. والحالة قد تتغير سريعا. إن الصين تتابع عن كثب التطورات الحاصلة في ليبيا. وفي ظل الظروف الراهنة، يستحق الشعب الليبي بيئة سلمية لمكافحة جائحة كوفيد-19. وأود أن أتناول أربع نقاط رئيسية اليوم.

أولا، الأولوية الحالية هي التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. ونعرب عن قلقنا إزاء الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية ذات الصلة. ولا يوجد حل عسكري لليبيا. وندعو جميع أطراف النزاع إلى وقف الأعمال العدائية والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن. وترحب الصين بجميع الجهود المفضية إلى وقف دائم لإطلاق النار استجابة للنداء العالمي لوقف إطلاق النار الذي وجهه الأمين العام، وتشجع على استئناف عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. لقد حان الوقت لكي نتحد لأن النزاعات لا تؤدي إلا إلى تعميق معاناة الشعوب.

ثانيا، ينبغي تعزيز أوجه التآزر على المستوى العالمي لتعزيز عملية السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل ملتزما بالعملية السياسية التي تقودها ليبيا وتتولى زمامها في إطار الأمم المتحدة. وتؤيد الصين استمرار الدور القيادي للأمم المتحدة، وتدعو إلى تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام في أقرب وقت ممكن من أجل دفع عملية السلام في ليبيا. وخلال تلك العملية، يجب احترام سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ويتعين دعم الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، اللذين هما في وضع فريد للتوسط في النزاع بين الأطراف، لكي يقوم كل منهما بدوره، وضمان التآزر بين جهودهما وجهود الأمم المتحدة.

ثالثا، يجب بذل جهود دؤوبة لمكافحة الإرهاب. ويبدو أن الإرهاب قد ظهر من جديد داخل ليبيا وحولها. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل متيقظا للغاية إزاء هذا الاتجاه، وأن يعزز التنسيق والتعاون، وأن يعمل مجتمعا للتصدي للتحديات. ولا بد من مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله في جميع أنحاء ليبيا، وفي الوقت نفسه، الحماية من حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود. ويجب ألا نسمح أبدا لليبيا بأن تصبح أرضا خصبة للإرهاب.

رابعا، يجب استخدام تدابير الجزاءات على نحو سليم وفعال. إن موقف الصين الثابت هو أن الجزاءات وسيلة وليست غاية. ويجب أن تخدم الجزاءات دائما التسوية السياسية للمسائل ذات الصلة. وفي ظل الظروف الراهنة، من المهم الإنفاذ الصارم لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا، والامتناع عن التدخل العسكري أو أي عمل يمكن أن يؤدي إلى تفاقم النزاع.

الآن لدينا عدو مشترك هو جائحة كوفيد-19. ولا يمكن للأطراف في ليبيا أن تجلب السلام والازدهار للشعب الليبي وأن تكافح بفعالية وباء "كوفيد-19" إلا من خلال الحفاظ على الوحدة والتضامن. ونعرب عن تقديرنا البالغ للمساعدة التي قدمتها منظمة الصحة العالمية إلى ليبيا من أجل مكافحة هذه الجائحة. وستواصل الصين تقديم المساعدة إلى ليبيا لمكافحة كوفيد-19، وتيسير العملية السياسية الليبية، ودعم الشعب الليبي في سعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار.

المرفق الرابع

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن، خوسي سينغر وايسينغر

نود أن نبدأ بالإشادة بالجهود الدؤوبة التي يبذلها موظفو بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فضلا عن العمل الهائل الذي قام به فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011). أولا، أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة، ستيفاني ويليامز، والسفير شولتز على إحاطتيهما.

وتدين الجمهورية الدومينيكية بشدة الهجمات الصارخة المستمرة على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، ولا سيما المناطق السكنية والمطارات والمستشفيات في طرابلس وحولها، مما يزيد حتما من المعاناة الإنسانية. ومن غير المقبول استهداف أكثر من سبعة مرافق صحية أو تأثرها مباشرة حتى الآن في عام 2020، وأُبلغ عن أكثر من 62 هجوماً من هذا النوع في عام 2019.

إن الانتهاكات المستمرة لحظر توريد الأسلحة، التي تقوض بوضوح دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، تبعث على القلق بشكل خاص وتعوق بشكل خطير قدرة السلطات الليبية على التصدي بفعالية لأثر تفشي مرض فيروس كورونا.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء الحالة الإنسانية الأليمة الناجمة عن هذه الأعمال لأضعف الفئات، بمن في ذلك النساء والأطفال والمشردين داخليا واللاجئين والمهاجرين، فضلا عن السجناء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين حاليا في مراكز الاحتجاز. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعوتنا إلى كفالة وصول المساعدة الإنسانية وموظفيها بدون عوائق، مع تشجيع العودة إلى طاولة المفاوضات، من أجل التوصل إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار.

ونأسف بشدة للإعلان الذي أدلى به الفريق خليفة حفتر الذي أعلن فيه نفسه زعيما لليبيا، في 27 نيسان/أبريل. ومن المؤكد أن هذه التطورات تقوض مبادرات الحوار التي تقودها الأمم المتحدة.

ومن الواضح أنه في ليبيا، وعلى الرغم من التحديات، تمكن الشباب من بدء العديد من المبادرات من تحقيق أجل المصالحة الوطنية لحل النزاع. غير أن هذا لا يتطابق مع انخفاض عدد المشاركين الشباب في لجان المصالحة. ولذلك، نؤيد الجهود التي تبذلها البعثة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وكفالة المشاركة الهادفة للنساء والشباب في جميع الحوارات الثلاثية المسارات، فضلا عن بناء القدرات الذي توفره دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للشباب والنساء، بهدف التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وترحب الجمهورية الدومينيكية بالجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ استنتاجات مؤتمر برلين، ولجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، وإنشاء عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، وتسلط الضوء على أهمية إجراء مشاورات وثيقة مع حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة.

ونشيد بالخطوات الإيجابية المتخذة على المسارات العسكرية والاقتصادية والسياسية، ونشجع المفاوضات في إطار الحوار بين الأطراف الليبية على أن تستمر بحسن نية، من أجل تحقيق سلام مستدام للشعب الليبي.

وفيما يتعلق بلجنة القرار 1970، فإننا نشكر فريق الخبراء على مساعيه الدؤوبة لإلقاء الضوء على الأحداث الحاسمة التي تجري على أرض الواقع في ليبيا. إن الانتهاكات الصارخة التي لا حصر لها مثل تلك المذكورة في تقارير فريق الخبراء الأخيرة لن يستمر ارتكابها بدون عقاب، ونحث جميع الأعضاء على ممارسة ضبط النفس.

وعلاوة على ذلك، ولكي يعمل فريق الخبراء بكفاءة، ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل تبادل المعلومات على النحو الذي طلبه الفريق في الوقت المناسب.

وفي الختام، نؤكد من جديد الدور المركزي للأمم المتحدة في تيسير عملية سياسية يقودها الليبيون ويتولون زمامها، ونحث الأمين العام على تعيين ممثل خاص لليبيا في أقرب وقت ممكن.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفيرت

أشكر الممثلة الخاصة بالإنابة ستيفاني ويليامز على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. ونؤيد عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة في ليبيا تأييدا تاما. ويحدونا أمل صادق، في ذلك الصدد، في أن يعين الممثل الخاص الجديد للأمين العام لليبيا في أقرب وقت ممكن.

وكذلك أشكر الأمين العام على تقريره عن آخر التطورات في ليبيا (S/2020/360)، الذي يرسم، مع ذلك، صورة قاتمة للحالة على الأرض. ونشعر بخيبة أمل لرؤية أن القتال والتصعيد العسكري مستمران على الرغم من الوعود التي قطعها طرفا النزاع باحترام دعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ومما يزيد الطين بلة أن العدد المتزايد من الهجمات، بما في ذلك القصف ونيران الهاون ونيران الأسلحة الصغيرة، يتسبب في وقوع المزيد من الضحايا المدنيين، فضلا عن إلحاق الضرر بالهياكل الأساسية المدنية الحيوية، مثل مرافق الرعاية الصحية والمدارس، ويدمرها. وبالنظر إلى الحالة الإنسانية الأليمة أصلا وانتشار كوفيد-19 في البلد، فإن الهجمات العشوائية على المستشفيات هي الأكثر فظاعة. ولا بد من إدانة الهجوم الأخير الذي شن على مأوى للنازحين في طرابلس بأشد العبارات. وينبغي التصدي لجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويجب محاسبة الجناة.

ويجب أن يعود طرفا النزاع إلى طاولة المفاوضات. إن المسؤولية عن وقف التصعيد الجاري لا تقع على عاتق الطرفين المتنازعين فقط، بل تقع كذلك على عاتق المجتمع الدولي والمجلس.

وذلك يقودني إلى مسألة تنفيذ حظر توريد الأسلحة. فما لم تتوقف الانتهاكات الصارخة لنظام الجزاءات الذي تفرضه الأمم المتحدة ومشاركة الجهات الفاعلة الخارجية، لن تسنح لليبيا فرصة لتحقيق السلام. ومن التطورات الإيجابية أن عملية برلين مستمرة على الرغم من القيود التي فرضت لمكافحة الجائحة. ونحن ندعو جميع المشاركين إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعوها في مؤتمر برلين.

وتواصل إستونيا دعم النهج الثلاثي المسارات الذي تقوده الأمم المتحدة إزاء العملية السياسية في ليبيا. ومما يؤسف له أن مشروع اتفاق وقف إطلاق النار الذي تفاوضت بشأنه لجنة 5+5 العسكرية المشتركة في شباط/فبراير لم يوقع بعد. إننا نحث الطرفين على اتخاذ خطوات ملموسة لتقديم حل سياسي للنزاع في ليبيا.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

أولا، أشـــكر الممثلة الخاصـــة للأمين العام بالإنابة، ســـتيفاني ويليامز، والســـفير شـــولتز على إحاطتيهما.

إننا ندعو الطرفين الليبيين، في ســـياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى وقف الأعمال العدائية وإيجاد حل سياسي للنزاع.

وينبغي للطرفين كليهما أن يؤيدا رسميا مشروع اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 شباط/فبراير في إطار لجنة 5+5 العسكرية المشتركة. فمشروع اتفاق وقف إطلاق النار هذا وثيقة وضعها الليبيون ووافق عليه ممثلو المعسكرين.

ومن المهم كذلك أن يعقد اجتماع آخر للجنة 5+5 العسكرية المشتركة في أقرب وقت ممكن ومن دون شروط مسبقة، بغية وضع الصيغة النهائية لذلك الاتفاق وإنشاء لجان فرعية معنية بالمسائل الهيكلية مثل تفكيك الميليشيات.

تلك هي الرسائل التي نقلها وزير الخارجية الفرنسي إلى القادة الليبيين من كلا المعسكرين.

وينبغي التوصـــل إلى وقف دائم لإطلاق النار ترصـــده الأمم المتحدة، وقد أحطنا علما على نحو إيجابي بالاقتراح الذي قدم للاتفاق على هدنة خلال شهر رمضان المبارك، الذي وافق عليه الجيش الوطني الليبي. ليس هناك حل عســـكري في ليبيا، وفي ذلك الصـــدد، ندين قصـــف المناطق المدنية في طرابلس. وينبغي للطرفين كليهما أن يمتنعا عن تأجيج التوترات وتجنب أي تصعيد، وينبغي وقف التدخل العسكري.

ونأسف، في ذلك الصـدد، لعدم إدراج أي عنصـر بشـأن قيام بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا برصـــد وقف محتمل لإطلاق النار في آخر تقرير للأمين العام (S/2020/360) في ظل عدم وجود تقرير محدد، وهو ما طلبه مجلس الأمن في القرار 2510 (2020).

وندعو الطرفين إلى استئناف المحادثات السياسية الشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن تحت رعاية الأمم المتحدة.

وستتعين مناقشة مسائل أساسية على سبيل الأولوية، مثل الانتخابات ونوع الدستور والتنسيق المدني - العسكري. وينبغي إعادة إطلاق هذا الحوار السياسي بمشاركة نشطة من البلدان المجاورة لليبيا والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

وينبغي لنا أن ندعم بصورة جماعية تنفيذ إصلاحات المؤسسات الاقتصادية والمالية، بدءا بمراجعة حسابات مصرف ليبيا المركزي، من أجل استعادة إدارته السليمة والشفافة. كما إن التوزيع العادل للموارد النفطية ورفع الحصار النفطي كذلك من المسائل ذات الأولوية.

ويجب أن يظل مجلس الأمن، وعلى نطاق أوســـع، الأمم المتحدة معبأين تماما لإيجاد حل للأزمة الليبية. وقد واصـــلت الســـلطات الفرنســـية حوارها مع جميع الأطراف الليبية من أجل إيجاد هذا الحل، دعما للجهود التي تقودها وســـاطة الأمم المتحدة. وندعو الأمين العام، في ذلك الصـــدد، إلى تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام في أقرب وقت ممكن. فقد مر ما يقرب من ثلاثة أشهر على استقالة السيد غسان سلامة.

ونرحب أيضا بنشر عملية إيريني للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط التي ستنفذ حظر الأسلحة، الذي يتعرض للانتهاك المستمر من قبل الجانبين، وتساعد بالتالي على تنفيذ نتائج مؤتمر برلين والقرار 2510 (2020). وستعمل عملية إيريني حصرا في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، فإن تجديد مجلس الأمن للآلية المنشأة بموجب القرار 2292 (2016) أمر أساسي للغاية.

وستظل فرنسا ملتزمة التزاما كاملا بعملية إيجاد حل سياسي في ليبيا ومشاركة فيها.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محسن سيهاب

تشكر إندونيسيا السيدة ستيفاني ويليامز، الممثلة الخاصة للأمين العام لليبيا بالإنابة، على إحاطتها. وكذلك نشكر السفير يورغن شولتز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على تقديم التقرير الدوري الثامن والثلاثين للجنة إلى المجلس.

يصادف اجتماع اليوم ثاني رمضان منذ بدء النزاع الجديد في ليبيا. والليبيون محرومون من القدرة على الاحتفال بالشهر المبارك في سلام، وهم معرضون حاليا لخطر الاحتفال بعيد فطر آخر في رعب.

ونشاطر الأمين العام قلقه، كما ذكر في تقريره الأخير (S/2020/360)، من أن أي تصعيد آخر للعنف سيخاطر بعكس مسار التقدم الهش الذي تحقق ويزيد من تعقيد التوصل إلى حل سلمي لليبيا.

وقد كان انخراط المجلس بشأن ليبيا طويلا ومعقدا. ونحن لسنا بحاجة إلى المزيد من السرود الجوفاء التي ليس لها أي تأثير على أولئك الذين يقاتلون على الأرض وأولئك الذين يؤججون النزاع، بما في ذلك عن طريق انتهاك حظر الأسلحة.

إن فترة رئاستنا كعضو منتخب في المجلس قصيرة، وما نقوم به الآن سيسجل في التاريخ. ففي نهاية المطاف، سيكون السؤال الأساسي هو كم عدد الأرواح التي أنقذناها؟ وفي ذلك الصدد، أود أن أركز على النقاط التالية.

أولا، علينا أن نركز جهودنا على إنقاذ الشعب الليبي. وذلك يشمل الفئات الضعيفة بصفة خاصة: النساء والأطفال والمهاجرون.

ومما يؤسف له أن الهجمات على المدنيين والمرافق المدنية ما زالت مستمرة، حتى في خضم الدعوة العالمية إلى وقف إطلاق النار. وستلحق الهجمات على المرافق الصحية ضررا بليغا بقدرة ليبيا على مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في وقت تشتد فيه الحاجة إليها.

وفي الربع الأول من عام 2020، زاد عدد الضحايا المدنيين في ليبيا بنسبة 45 في المائة مقارنة بالربع الأخير من عام 2019، إذ بلغ ما لا يقل عن 131 إصابة في صفوف المدنيين. وهذه الهجمات يجب أن تتوقف. وندعو جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي واتخاذ تدابير لحماية جميع المدنيين. وندعو أيضا إلى توسيع الممرات الإنسانية خلال شهر رمضان وجائحة كوفيد-19 من أجل توفير الحيز اللازم للعاملين في المجال الإنساني للوصول إلى المحتاجين. وينبغي أن يواصل السير على طريق الحوار السياسي، لأنه لا يمكن أبدا أن يكون هناك حل عسكري في ليبيا.

ونؤيد دعوة الأمين العام جميع الأطراف إلى مواصلة الاتصال والمضي قدما في مشروع اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعدته اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. ولا نزال ندعم عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وندعو إلى التعيين الفوري لممثلها الخاص الجديد للأمين العام.

ثانيا، نواصل دعم دور جيران ليبيا والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، في مساعدة البلد. ولهذا الغرض، نكرر التقدير الذي أعرب عنه الأمين العام لحكومة تونس ونيبال في دعم عملية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ثالثا، تؤيد إندونيسـيا جميع الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السـلام الدائم في ليبيا. ومع ذلك، من المهم مواءمة هذه الجهود مع المسـارات الدولية القائمة، بما في ذلك القرار 2491 (2019). ولا نزال نلاحظ استمرار مؤتمر برلين ومتابعته، فضلا عن جميع الجهود الإقليمية من أجل ليبيا.

وأخيرا، لسـنا بحاجة إلى مزيد من التذكير بأن إجراءات المجتمع الدولي يجب أن تتماشـى مع الغرض الوحيد المتمثل في إنقاذ الأرواح وإحلال السلام الدائم.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر الممثلة الخاصة بالنيابة للأمين العام، السيدة ستيفاني ويليامز، على التزامها بالسلام والاستقرار في ليبيا.

وأود أيضا أن أشكر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، السفير يورغن شولتز، على إحاطته البارزة.

لقد قوضت انتهاكات وقف إطلاق النار من كلا الجانبين في ليبيا إلى حد كبير جهود السلام التي ترعاها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وأسفرت عن مقتل مئات المدنيين الأبرياء. وأُجبر آلاف الأشخاص على مغادرة منازلهم منذ بداية الاشتباكات بين الأطراف الفاعلة في الأزمة الليبية.

ومن المؤسف أن العنف لم تسلم منه لا المستشفيات ولا المطارات ولا المناطق السكنية، مما أضعف القدرة الهشة أصلا لنظام الرعاية الصحية في البلد في وقت يجب أن يساعد فيه على التصدي لوباء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ولن نغالي مهما قلنا أن هذه الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي وينبغي أن تتوقف فورا. والواقع أنه إذا لم يكن العاملون الصحيون والمرضى أنفسهم محميين من هذه الهجمات، حتى في مرافق المستشفيات، التي يُفترض أنه لا يجوز انتهاكها، فإن مكافحة وباء فيروس كورونا على نحو منسق وفعال ستكون مستحيلة تماما. ولهذا السبب تنضم النيجر إلى النداء الذي وجهته سبع وكالات تابعة للأمم المتحدة لدعم الشعب الليبي، الذي يهدده بشكل خطير النزاع وكوفيد-19.

وتأسف النيجر لاستمرار الأعمال العدائية بلا هوادة، على الرغم من النداءات المتكررة لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، لا سيما النداء الذي أطلقه الأمين العام في 23 آذار/مارس، مما يعوق الوصول إلى المساعدة الإنسانية الأساسية وإيصالها.

ويأسف بلدي لاستمرار التدخل الخارجي ويذكر جميع الجهات الفاعلة بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر برلين. ونحث أعضاء المجلس على ألا يدخروا جهدا وأن يستخدموا كل ما لديهم من نفوذ للمساعدة في التوصل إلى وقف لإطلاق النار وتهيئة بيئة مواتية لإجراء محادثات سياسية، وفقا للقرار 2510 (2020).

ولن يؤدي انتهاك حظر الأسلحة وإدخال المرتزقة الأجانب إلى ليبيا للقتال إلى جانب مختلف الفصائل إلا إلى زيادة تصاعد العنف. وهذه الأعمال مصدر قلق كبير لجيران ليبيا المباشرين، بما في ذلك النيجر بصفة خاصة، ولمنطقة الساحل دون الإقليمية بأسرها بوجه عام.

ومما لاشك فيه أن السبب الرئيسي لزعزعة الاستقرار في ليبيا هو الحالة الأمنية الخطيرة التي تواجه منطقة الساحل اليوم، رغم أنه قد لا يكون السبب الوحيد. نخشى أن ينتشر آلاف الجهاديين الذين تم نقلهم إلى ليبيا اليوم في جميع أنحاء منطقة الساحل بنفس الطريقة التي أججت بها الترسانات الهائلة للجيش الليبي زعزعة الاستقرار التي تواجهها المنطقة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، نشعر بقلق عميق إزاء عواقب استمرار النزاع، الذي يعوق بشكل خطير الأداء السليم للمؤسسة الوطنية للنفط. والواقع أن انخفاض أسعار النفط والصعوبات التي تواجهها المؤسسة سيزيدان من تفاقم الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها البلد، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على سبل عيش العديد من الأسر الليبية.

وأود في هذه المرحلة أن أثني على الاتحاد الأوروبي لقيامه بعملية القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، وفقا للقرار 2292 (2016). ونأمل أن تعمل العملية بشكل وثيق مع الليبيين والبلدان المجاورة والاتحاد الأفريقي لضمان الامتثال لحظر توريد الأسلحة والمساعدة في مكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين والتصدير غير المشروع للنفط الليبي.

وتأمل النيجر أن يتم تعيين ممثل خاص للأمين العام لليبيا في وقت قريب جدا حتى يتسنى إحياء زخم السلام والمصالحة في ليبيا. وفي هذا الصدد، تؤيد النيجر عمل اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التي أنشأها الاتحاد الأفريقي، وتعرب عن أملها في أن ينظم مؤتمر المصالحة بين الأطراف الليبية قريبا جدا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي.

وفيما يتعلق بعملية المصالحة، يعتقد بلدي أن الوقت قد حان لكي نتحلى بالشجاعة والابتكار لإيجاد حل دائم للأزمة الليبية الخطيرة. ومن الواضح اليوم أنه لا يمكن إيجاد حل للأزمة الليبية دون المشاركة الكاملة والتامة لجميع بنات وأبناء ليبيا، دون أي استبعاد.

واليوم هو وقت المصالحة. فقد قاسى بنات ليبيا وأبناؤها ما يكفي من المعاناة ولا يجوز أنْ يطلب منهم مرارا وتكرارا أن يدفعوا الثمن. وأصبحت ليبيا، التي كانت في وقت من الأوقات نموذجا للاستقرار والسلام، بلدا تعمه الفوضى والحرب والكرب وتُنهب موارده الهائلة بأشد الطرق بشاعة.

وفي هذا الوقت، عندما يجبرنا وباء كوفيد-19 على إعادة النظر في قناعاتنا والتشكيك في أوجه اليقين لدينا، فقد آن الأوان للتغلب على انقساماتنا والاضطلاع بمسؤولياتنا بالعمل على تحقيق الهدف الوحيد الذي يستحق العناء اليوم من أجل ليبيا وشعبها، وهو المصالحة والسلام والعدالة والرخاء.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

نشكر رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالنيابة، ستيفاني ويليامز، على إحاطتها بشأن الحالة في ليبيا، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، يورغن شولتز، على تقريره عن أعمال تلك الهيئة الفرعية.

ويؤسفنا أن نرى كيف يجري تعزيز اتجاه النزاع المسلح الذي طال أمده في ليبيا. فالاشتباكات ما زالت مستمرة في مختلف أنحاء البلد. ومما يؤسف له أن مستوى انعدام الثقة بين الأطراف الليبية مرتفع لدرجة أنه يكاد يكون من المستحيل إنفاذ وقف إطلاق النار على الرغم من النداءات التي وجهها الكثيرون، بمن فيهم الأمين العام. ولم تُحترم فترات الهدنة الإنسانية التي أعلنتها بكل منفصل حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي .

وأصبح خطر فيروس كورونا مسألة تحد أخرى في ليبيا، لا سيما بسبب خطورة الحالة الإنسانية وأدى إلى تدمير نظام الرعاية الصحية.

ولا تزال الأطراف تتبادل الخطابات المستفزة فيما بينها. وفي الوقت نفسه، دعا السيد أجيلا صالح رئيس مجلس النواب الليبي، إلى وقف الأعمال العدائية خلال شهر رمضان المبارك. ونلاحظ أن هذا البيان يتضمن عددا من المقترحات البناءة بشأن كيفية إخراج ليبيا من الأزمة، من بينها إنشاء هيئات موحدة للسلطة على أساس التمثيل الجغرافي النسبي ووضع دستور جديد وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. ونرى أن هذه الأفكار يمكن أن تشكل أساسا للمناقشات السياسية في إطار عملية التسوية الليبية الشاملة.

ولكن لم يحرز حتى الآن أي تقدم في المشاورات العسكرية بصيغة 5+5 أو في المسار السياسي. ونعتقد أن التعيين المبكر لممثل خاص جديد للأمين العام لليبيا سيساعد في كسر الجمود في العملية السياسية. وهذه مسألة طال انتظارها.

ونحن مقتنعون بأن استمرار النزاع المسلح سيجلب عواقب وخيمة على ليبيا وشعبها. ونحث جميع الأطراف على الوقف الفوري للأعمال العدائية واستئناف الحوار تحت رعاية الأمم المتحدة في جميع المسارات الثلاثة للتسوية: العسكرية والسياسية والاقتصادية. ونواصل الجهود في ذلك الصدد، بما فيها المشاركة في اجتماعات متابعة مؤتمر برلين والاتصال بالأطراف المعنية. وفي الوقت نفسه، ننطلق من المبدأ الذي أعربنا عنه مرارا وتكرارا – وهو أنه يجب أن يوافق الليبيون مسبقا على أي قرار أو توصية بشأن بلدهم. وإلا فإننا لن ننجح أبدا.

ونود أن نذكّر المجلس باتخاذه القرار 2510 (2020). وأنوه إلى أن روسيا قد امتنعت عن التصويت، ليس تلاعبا أو عدم اتساق من جانبنا، بل – كما قلنا – فإن القرار سيفشل بدون إشراك الأطراف الفاعلة. وقلت علنا في تعليلي للتصويت على ذلك القرار (انظر S/PV.8719) سأكون أول من يعترف بالخطأ إذا كنت مخطئا ونجح القرار. ويؤسفني أن أقول أنني كنت محقًا.

ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار انتهاكات حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا. ونعتقد أنه ينبغي وقف توريد الأسلحة والمرتزقة. وقد استمرت هذه الممارسة في ليبيا منذ بداية النزاع في عام 2011

عندما دُمرت الدولة الليبية نتيجة للعدوان غير المشروع عليها من قبل حلف شمال الأطلسي. وما زلنا ندفع الأطراف الليبية إلى مواصلة الحوار والبحث عن تسوية.

ونتابع عن كثب الاستعدادات لبدء عملية عسكرية للاتحاد الأوروبي قبالة الساحل الليبي. ونشدد مرة أخرى على أنه يجب أن تتسق هذه العملية مع ولاية القرار 2292 (2016). ويجب أن يخضع أي تعديل لذلك لاستعراض المجلس.

واستمعت إلى بعض الادعاءات بمشاركة روسيا في النزاع الليبي. وسأحتفظ بحقي في قول بضع كلمات عن ذلك اليوم بعد أن يتكلم جميع المتكلمين. وما زلنا نسمع الكثير من التكهنات عما يسمى المرتزقة الروس. وذهب ممثل المملكة المتحدة إلى حد القول إنهم مسؤولون عن جميع المشاكل والحوادث المؤسفة في ليبيا. وتلك طريقة مثيرة للاهتمام لتحويل المسؤولية. وأذكِّر المجلس بأن السبب الرئيسي لجميع مشاكل ليبيا اليوم هو عدوان حلف شمال الأطلسي الذي دمر الدولة الليبية. وبدلا من ذلك، يفضل البعض اليوم التغاضي عن هذا الأمر والتظاهر بعدم سماعها.

وأنتقل الآن إلى تقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011). أولا، نحن نشعر بالجزع من تسريب التقرير السري لفريق الخبراء إلى الصحافة. وليست هذه هي المرة الأولى التي يتسرب فيها تقرير لفريق خبراء تابع للجنة الجزاءات. ونطالب الأمانة العامة بإجراء تحقيق في الحادث.

وما زلنا ندرس التقرير. ومع ذلك، فإن قراءتنا الأولى للنص تمكننا من استخلاص استنتاجات معينة. بداية، لا يوجد مفهوم لشركة عسكرية خاصة في التشريع الروسي. ويفسر التقرير بشكل خاطئ مقتطفات من القانون الروسي ويستخدمها بصورة تعسفية. ويستند التقرير في معظمه إلى بيانات لم يتم التحقق منها أو ملفقة بشكل واضح وتهدف إلى تشويه سمعة سياسات روسيا في ليبيا. ويستخدم الخبراء مصادر مشكوك فيها وذات مصلحة مباشرة في النزاع الليبي.

وورد في التقرير أن كثيرا من وصلات الإنترنت - وليس واحدة أو اثنتين منها فقط - لا تعمل. ويمكن التحقق من ذلك من قبل أي شخص يغامر بذلك. ولم يكن ذلك عرضا. ومن المستحيل إثبات موثوقية المعلومات، وخاصة الجزء الذي يستند إلى ما يسمى بالمناقشات السرية. فالكثير من البيانات الواردة فيه لا أساس لها من الصحة، وخاصة ما يتعلق بالمواطنين الروس المذكورين في التقرير. فالمواطنون الروس اللذين يزعم أنهم يقاتلون في ليبيا لم يغادروا بلدنا أساسا. ويتمتع من يسمون بالجرحى بصحة جيدة. فهذه المعلومات متاحة للجمهور ويمكن التحقق منها. ومن الجدير بالذكر أن القوائم التي اختارها الخبراء قد نُسخت من قاعدة البيانات الأوكرانية السيئة السمعة Myrotvorets أو "صانع السلام".

وأؤكد مرة أخرى عدم وجود أي جنود روس في ليبيا. ولكننا نعلم أن هناك مجموعة من الأفراد العسكريين الأجانب في البلد وأن ذلك لا يقتصر على المقاتلين الإرهابيين الأجانب فحسب. ونحن مستعدون للكشف عن أسماء البلدان المعنية إذا كان هناك اهتمام كبير بذلك. وسيفاجأ أعضاء المجلس بسماعها.

وأُرتكبت الكثير من الأخطاء أو عمليات التزوير المتعمد فيما يتعلق بالأسلحة. وعلى وجه الخصوص، فليس من الواضح أن تُنسب إحدى الطائرات بدون طيار إلى روسيا في حين أن مواصفاتها التصنيعية تشير إلى أحد البلدان المجاورة لروسيا. وعلى نفس المنوال أسيئت نسبة معدات كانت موجودة في ليبيا منذ فترة طويلة وزعم بأنها صدرت حديثا من روسيا.

وهناك تلفيق آخر في التقرير وهو الصور المأخوذة من سوريا أصلا وتم تمريرها على أنها مشاهد ليبية. وتروي قصة أخرى عن نقل مسلحين سوريين إلى غرب ليبيا لدعم حكومة الوفاق الوطني. ويستمر تحريف الحقائق سواء كان ذلك عن قصد أم لا حيث يحول التقرير المرتزقة من ذوي الصلة بالمنظمات الإرهابية إلى مقاتلين في الجيش الوطني الليبي.

وهذه ليست سوى أشد الأخطاء وضوحا في التقرير. ومن الواضح أن التقرير يهدف إلى تضليل المجتمع الدولي فيما يتعلق بسياسة روسيا في ليبيا. وسنقدم تقييما أكثر تفصيلا للنتائج التي توصل إليها الفريق في الوقت المناسب.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

أشكر السيدة ستيفاني ويليامز، الممثلة الخاصة بالنيابة للأمين العام في ليبيا، والسفير يورغن شولتز، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على إحاطتيهما.

أود أن أبدأ بتقديم خالص تعازي حكومة بلدي لأسر الضحايا الذين فقدوا أرواحهم نتيجة لتصاعد العنف في ليبيا. وتدين سانت فنسنت وجزر غرينادين بشدة الهجمات المتواصلة على السكان المدنيين والبنى التحتية التي لا تؤدي إلا إلى زيادة معاناة الشعب الليبي. ونشعر بجزع بالغ لسماعنا عن الظروف المرعبة التي لا تطاق التي أكدتها السيدة ويليامز في الإحاطة التي قدمتها هذا الصباح.

ومما يبعث على القلق البالغ أن الوضع الراهن في ليبيا لا يزال كما هو بعد ثلاثة أشهر تقريبا من اتخاذ القرار 2510 (2020). إن الحالة الأمنية متقلبة للغاية، والحالة الإنسانية قاتمة، والاقتصاد ضعيف، والمأزق السياسي لا يزال قائما. ومن أجل التطلعات الإنمائية للشعب الليبي، لا يمكن للمجتمع الدولي وجميع الجهات الليبية المعنية أن تتحمل استمرار الوضع الراهن. وبناء على ذلك، تدعو سانت فنسنت وجزر غرينادين جميع الأطراف المتحاربة إلى تخفيف حدة التوترات والالتزام بوقف إطلاق النار والدخول في حوار بين الأطراف الليبية من أجل حل النزاع سلميا.

يكتسي وقف إطلاق النار أهمية محورية لكفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، للمساعدة في مكافحة وباء فيروس كورونا، واستعادة الاستقرار عن طريق إتاحة مجال للحوار والتفاوض، بما في ذلك النهوض بمبادرة الأمم المتحدة المؤلفة من ثلاث نقاط، وبعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. إن عزاءنا يكمن في معرفتنا أن الليبيين يؤيدون هذه المبادرة ونحث بقوة الأطراف المتحاربة على الامتناع عن الأعمال التي قد تعرض تلك الجهود للخطر. ونتطلع أيضا إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام لليبيا.

ويكرر وفد بلدي الإعراب عن تأييده لاستنتاجات مؤتمر برلين المعني بليبيا، ويرحب بالتقدم الذي أحرزته لجنة المتابعة الدولية المنبثقة عنه. وندعو إلى التقيد الصارم بالقانون الدولي بصفة عامة، وإلى احترام حظر توريد الأسلحة بصفة خاصة، ونحث جميع الجهات الفاعلة الخارجية على تقديم المساعدة في هذا الصدد.

ونشجب العنف ضد الفئات التي هي في أوضاع هشة، بما في ذلك المهاجرون واللاجئون والمشردون داخليا والنساء والفتيات. وندعو السلطات إلى ضمان حمايتهم وسلامتهم وإجراء التحقيقات اللازمة ومحاسبة مرتكبي العنف.

وأخيرا، نقف متضامنين مع شعب ليبيا ونؤكد من جديد دعمنا للبعثة والجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى التي تسعى إلى التوصل إلى حل سياسي سلمي للنزاع. ولهذا الغرض، نتطلع إلى عقد مؤتمر للمصالحة بين الليبيين بقيادة الاتحاد الأفريقي. وفي الختام، أكرر نداء الممثلة الخاصة بالنيابة – يجب ألا نسمح بضياع ليبيا.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

أود أن أشكر السيدة ستيفاني ويليامز، الممثلة الخاصة للأمين العام بالإنابة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطتها المفصلة بشأن آخر التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا خلال الفترة قيد الاستعراض. كما أشكر السفير يورغن شولتز، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على إحاطته التي قدمها عن أعمال اللجنة.

لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية السائدة في ليبيا والظروف الإنسانية المتزايدة الصعوبة في البلد والقتال المستمر، على الرغم من الجهود الرامية إلى وقف إطلاق النار والدعوات إلى هدنة إنسانية بسبب خطر مرض فيروس كورونا. إن من المؤسف أن الأطراف في ليبيا لم تستجب لدعوة الأمين العام إلى هدنة إنسانية للسماح للسلطات المحلية بالتصدي لجائحة كورونا، لا سيما خلال شهر رمضان.

وأود أن أركز على ثلاث مسائل.

أولا، يؤكد وفد بلدي من جديد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في ليبيا. وينبغي لجميع الأطراف الليبية والقيادات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية الالتزام بوقف الأعمال العدائية والحوار السياسي، وتجنب المواجهة العسكرية المستمرة. وعلاوة على ذلك، نكرر الإعراب عن القلق الذي أعرب عنه فريق الاتصال التابع للجنة الرفيعة المستوى المخصصة المعنية بليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن المأزق السياسي والقتال الذي لا يزال مستمرا بلا هوادة في ليبيا. ويجب أن تستهدف جميع جهود الوساطة إجراء عملية بقيادة وملكية ليبية، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وإنه لمن دواعي القلق أن تستمر الأسلحة في التدفق إلى ليبيا على الرغم من مختلف القرارات التي اتخذها المجلس فيما يتعلق بحظر الأسلحة. وعلاوة على ذلك، لا يزال القلق يساور جنوب أفريقيا إزاء التدخل الأجنبي، الذي يديم النزاع ويهدد سيادة البلد ويقوض جهوده الرامية إلى بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء إقليمها. بيد أن أكثر ما يثير القلق هو التجاهل الصارخ لسلطة المجلس في الإنفاذ السيئ لحظر الأسلحة على الرغم من الالتزامات التي تم التعهد بها في برلين في أوائل هذا العام.

وعلى الرغم من ذلك، فإن جنوب أفريقيا على استعداد لدعم أي مبادرة تهدف إلى تعزيز رصد حظر توريد الأسلحة، شريطة أن تمتثل للتدابير الضرورية التي اتخذها المجلس بخصوص حظر توريد الأسلحة وتندرج في إطارها، وفقا للقرارات 2473 (2019) و 2509 (2020) و 2510 (2020).

ثانيا، أكد الأمين العام مرارا، بما في ذلك في التقارير السابقة، على أنه لا يمكن اعتبار ليبيا مكانا آمنا لإنزال اللاجئين والمهاجرين الذين يتم إنقاذهم في البحر بموجب القانون الدولي. ومع ذلك، لا يزال اللاجئون والمهاجرون ينزلون في ليبيا، لا سيما بعد أن يعترض طريقهم خفر السواحل الليبي. فلا يزال النزول في ليبيا خطيرا.

ولا يزال القلق يساور جنوب أفريقيا إزاء الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان، على النحو المذكور في أحدث تقرير للأمين العام (S/2020/360). ولذا نذكّر الجهات السياسية الليبية الفاعلة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ثالثا، ترحب جنوب أفريقيا بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي في إيجاد حل دائم للأزمة الليبية. ونكرر تأكيد البيان الصادر في 19 أيار/مايو عن فريق الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا، الذي يشدد على ضرورة التعاون القوي مع البلدان المجاورة. ويتطلع وفد بلدي إلى التعاون الوثيق بين جميع أعضاء المجلس لكفالة نجاح المؤتمر المقبل للاتحاد الأفريقي من أجل المصالحة بين الليبيين، المقرر عقده في تموز/يوليه.

ونود أن نشكر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بقيادة الممثل الخاص السابق سلامة والممثلة الخاصة بالإنابة ويليامز، على جهودها المتواصلة لمساعدة ليبيا على التوصل إلى تسوية سياسية وفي وضع تدابير لمكافحة جائحة كورونا.

وفي الختام، فإن تأييد المجلس لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي ورفع جزاءاته الاقتصادية سيمنحه الدعم السياسي في جهوده الرامية إلى تعزيز السلام خلال الجائحة. وسيسمح ذلك أيضا بتحقيق تقدم كبير نحو تعزيز مصداقية المجلس في هذا الصدد.

المرفق الثاني عشر

بيان من البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أشكر السيدة ستيفاني ويليامز على إحاطتها ومشاركتها النشطة في هذه الظروف الصعبة. وأود أيضا أن أكرر تأييد تونس الكامل لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتعاوننا المستمر مع مكتب البعثة في تونس.

كما أشكر السفير يورغن شولتز على إحاطته وأثني على جهود ألمانيا بوصفها رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

يساور تونس قلق بالغ إزاء استمرار تصاعد العنف في ليبيا، ولا سيما تكثيف الهجمات العشوائية على المدنيين، بمن فيهم الموظفون الطبيون والمرافق الصحية. فهذا يزيد من صعوبة مكافحة انتشار جائحة فيروس كورونا ويعرض الشعب الليبي لخطر كبير. ونشير إلى التزامات الأطراف المتحاربة بموجب القانون الدولي الإنساني وندعوها إلى كفالة وصول المعونة الإنسانية دون عوائق في جميع أنحاء البلد.

لا يوجد حل عسكري في ليبيا. وقد أثبتت ذلك السنوات التسع الأخيرة من النزاع وما تركته من أثر مدمر على جميع جوانب الحياة اليومية لليبيين. وتناشد تونس جميع الجهات المعنية الالتزام فورا بالهدنة الإنسانية وإنهاء جميع العمليات العسكرية من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وتهيئة الظروف المواتية لاستئناف العملية السياسية والمصالحة الوطنية.

بناء على ذلك، وبينما ندعو جميع الأطراف إلى النظر نظرة إيجابية في نتائج محادثات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 المعقود في شباط/فبراير 2020، فإننا نحث المجتمع الدولي على استخدام كل نفوذه لتشجيع الأطراف الليبية على تخفيف حدة التوترات وتحقيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل، بغية منع أي تدهور آخر للحالة واستهداف المدنيين.

وفي هذا الصدد، نلاحظ مع التقدير استمرار البعثة في تعاملها مع جميع الممثلين الليبيين على المسارات الثلاثة، بغية استئناف الاجتماعات في أقرب وقت ممكن. كما نؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به لجنة المتابعة الدولية بشأن ليبيا في النهوض بتنفيذ استنتاجات مؤتمر برلين.

وتشعر تونس بقلق عميق إزاء الانتهاكات المستمرة لحظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن على ليبيا. ومن الواضح أنه مع استمرار تدفق الأسلحة إلى البلد، سيستمر العنف والتصعيد العسكري ويتسع، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم النزاع واتساع نطاقه على حساب المسار السياسي وإلى زيادة إضعاف السلام والأمن ليس في ليبيا فحسب، بل في المنطقة بأسرها. ولذلك، فإننا نصر بشدة على ضرورة التقيد بحظر الأسلحة والامتناع عن أي تدخل في النزاع المسلح أو الشؤون الداخلية لليبيا. كما نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تزايد مشاركة مقاتلين أجانب في النزاع في ليبيا، ونشدد على الضرورة الملحة للتصدي للتهديدات والتحديات ذات الصلة، فضلا عن الخطر الذي تشكله الجماعات الإرهابية التي تستغل الحالة.

وقد حان الوقت لعكس وتيرة الاتجاهات الحالية. وينبغي أن تتلاقى جميع جهودنا من أجل إعادة إطلاق عملية سياسية شاملة للجميع يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها وتعزيز الحوار وتشجيع المصالحة الحقيقية بين الليبيين. وليس هناك بديل عن هذا النهج إذا أُريد استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا وإذا كنا نريد وضع حد لمعاناة الشعب الليبي.

وقبل أن أختتم، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد التزام تونس القوي بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. ونؤكد من جديد أيضا تأييدنا للتسوية السلمية للأزمة الليبية وفقا للشرعية الدولية وفي ظل الاحترام الكامل لإرادة الشعب الليبي، مؤكدين أهمية استمرار شمولية الاتفاق السياسي الليبي للجميع.

أخيرا، تؤكد تونس من جديد دعمها القوي لقيادة الأمين العام وتقدر تقديرا عاليا الدور الذي تضطلع به البعثة وجميع وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في ليبيا. ونشير أيضا إلى الدور الهام للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، في النهوض بالسلام في ليبيا.

ويجب أن يتوقف القتال في ليبيا. وهذا طموح مشروع للشعب الليبي الشقيق. ولمجلس الأمن دور رئيسي يجب أن يؤديه في مساعدة الشعب الليبي على طي هذه الصفحة القاتمة، ويقع على عاتق المجتمع الدولي التزام أخلاقي بالعمل بحزم لدعم استعادة السلام والاستقرار إلى البلد.

المرفق الثالث عشر

بيان القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أولا، أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بالإنابة، ستيفاني ويليامز، على إحاطتها. ونأمل أن نتمكن من الاتفاق على خلف دائم لها في أقرب وقت ممكن. ومن خلال السيدة ويليامز، أود الآن أن أشكر موظفيها وجميع الذين يعملون بجد لمحاولة إنهاء النزاع في ليبيا، والذين يعملون في ظل ظروف أو سياقات لا تكون دائما الأكثر تبشيرا بالنجاح.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتعبير عن نفس القلق العميق الذي أعربت عنه السيدة ويليامز إزاء التصعيد الكبير في الأعمال العدائية في ليبيا. وأعتقد أنها وصفت زيادة غير مسبوقة في إطلاق النار المباشر في المناطق المدنية، وهو أمر يبعث على بالغ القلق. إن التكلفة في أرواح المدنيين والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية المدنية غير مقبولة على الإطلاق. وتُظهر الهجمات في المناطق المدنية، ولا سيما على مرافق الرعاية الصحية، تجاهلا تاما للقانون الدولي، ويجب أن تتوقف. وفي الوقت الذي تعمل فيه البلدان في جميع أنحاء العالم معا لمواجهة التهديد المشترك المتمثل في مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، من غير المعقول أن تكون مرافق الرعاية الصحية من بين الهياكل الأساسية المدنية المستهدفة.

وأود أيضا أن أكرر الإعراب عن قلقنا المستمر إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في ليبيا. وقد سلطت السيدة ويليامز الضوء على حالة يحتاج فيها الآن مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. ويوضح تقرير الأمين العام (S/2020/360) أن الحالة - بما في ذلك وفاة وإصابة وتشريد أعداد كبيرة من المدنيين - غير مقبولة، وأن المدنيين، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون، ما زالوا معرضين للخطر. ويشكل القطع المتعمد لإمدادات الكهرباء أو الوقود أو المياه أو الإمدادات الغذائية انتهاكا محتملا للقانون الدولي الإنساني.

وما زلنا نشعر بقلق خاص إزاء تواتر المزيد من التقارير عن استمرار الأطراف الخارجية في تقديم العتاد والمعدات والمرتزقة. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تتقيد بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نحيط علما بتقارير أخرى عن نشاط مجموعة فاغنر في ليبيا. ولا تزال أنشطة مجموعة فاغنر تؤدي إلى تفاقم النزاع وإطالة أمد معاناة الشعب الليبي. وأود أن أحث جميع أعضاء مجلس الأمن على التقيد بقرارات مجلس الأمن، التي صوتوا هم أنفسهم مؤيدين لها.

إننا ندين إغلاق المنشآت النفطية، الذي يضر بالشعب الليبي وأدى حتى اليوم إلى خسارة تزيد على 4 بلايين دولار. كما أن الجهود الرامية إلى استيراد وقود الطائرات بصورة غير مشروعة إلى ليبيا غير مقبولة، ويجب على جميع الأطراف أن تحافظ على سلامة ووحدة المؤسسة الوطنية للنفط.

ولن يكون هناك انتصار عسكري، ولا سيما لأن الأطراف الأجنبية المشاركة في هذه الحرب لن تسمح بذلك. ولذلك، يوفر الحل السياسي الشامل للجميع، كما حدده مؤتمر برلين، أفضل أمل لتحقيق ما يحتاج إليه الشعب الليبي ويستحقه من استقرار وازدهار مستقبلي.

وندعو الجيش الوطني الليبي إلى التعاون بصورة جوهرية بشأن وثيقة وقف إطلاق النار التي صاغتها الأمم المتحدة في 23 شباط/فبراير، كما فعلت حكومة الوفاق الوطني مؤخرا. وتؤكد المملكة المتحدة

من جديد دعمها لمؤسسات ليبيا الشرعية والمعترف بها دوليا، على النحو المتفق عليه في الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015، والتي يعترف بها مجلس الأمن.

إن المملكة المتحدة ثابتة في اعتقادها بأنه إذا كانت الأطراف المتحاربة ومؤيدوها يضعون مصالح الشعب الليبي في صميم اهتماماتهم، فإنهم سيتوقفون عن القتال ويوقفون الهجمات على المدنيين ويوقفون المبادرات الخاصة أو الأحادية الجانب وسيدعمون، بدلا من ذلك، الأمم المتحدة والحل السياسي الشامل للجميع. فهو الأمل الوحيد، وهو ما يحتاجه الشعب الليبي ويستحقه بعد كل هذه السنوات من النزاع.

اسمحوا لي أن أطرح سؤالاً واحداً، إن جاز لي، على السيدة ويليامز. وأتساءل عما إذا كان بإمكانها أن تقول ما إذا كان قد طرأ أي تغيير على المزاج العام، منذ تفشي جائحة كوفيد-19، ولا سيما من حيث التأييد العام للنزاع أو في المواقف العامة تجاهه، وما إذا كانت هناك أي مؤشرات على تأثر حسابات أي من أطراف النزاع بهذا الرأي العام.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

لقد كان من الرائع رؤية الممثلة الخاصـــة للأمين العام بالإنابة ســـتيفاني ويليامز في الأســـبوع الماضـــي، بل وكان الأفضـــل تمكني من التحدث معها. وأشـــكرها على الوقت الذي خصـصـــته لي وعلى المســـتجدات التي قدمتها إلى مجلس الأمن اليوم، ونتمنى لها ولفريق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا كل التوفيق على أرض الواقع في البلد.

بادئ ذي بدء، أريد أن أكون واضــحا بشــأن النقاط التالية اليوم. يجب على جميع الجهات الفاعلة المشـــاركة في النزاع في ليبيا أن تعلق العمليات العســـكرية على الفور. ويجب عليها أن توقف النقل الجاري للمعدات العســـكرية والأفراد العســـكريين الأجانب إلى ليبيا، بما في ذلك، كما ذكر ممثل المملكة المتحدة، مرتزقة مجموعة فاغنر. ويجب عليها أن تسـمح للسـلطات الصـحية المحلية بالاسـتجابة للتحديات الصـحية المثيرة للجزع التي يشـكلها مرض فيروس كورونا. وبالإضــافة إلى ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يسـاعد ليبيا على إيجاد مسار سياسي للاستقرار بسرعة، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

إن الولايات المتحدة تعارض الهجوم العســـكري، الذي دام أكثر من عام الآن، الذي ظل يشـــنه الجيش الوطني الليبي على طرابلس، ونرفض بشـــدة أي خطوات انفرادية لتغيير هياكل الحكم في ليبيا. فلا يوجد ســـوى طريق واحد مشـــروع للقادة الليبيين، وهو المشـــاركة الكاملة في العملية الثلاثية المســـارات التي تيسرها الأمم المتحدة، والتي تشمل الإصلاحات السياسية والأمنية والاقتصادية.

وأي محاولة لاختصـــار هذا الطريق لا تتجاهل قرارات مجلس الأمن القائمة فحســـب، بل كذلك سـتعمل على خداع الشـعب الليبي. ويجب تحديد إدارة ليبيا المسـتقبلية بعملية سـياسـية تمثيلية، وفي نهاية المطاف، من خلال انتخابات بقيادة ليبية وملكية ليبية.

وتؤيد الولايات المتحدة التزام جميع الدول الأعضــاء بالامتثال لحظر الأمم المتحدة توريد الأسـلحة إلى ليبيا، فضـــلا عن الحظر المفروض على الصـــادرات غير القانونية للنفط والمنتجات النفطية. ونحن نؤيد عملية إيريني التي تقوم بها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوســـط، التي تهدف إلى إنفاذ حظر توريد الأسلحة وفقا للقرار 2292 (2016)، بما في ذلك باستخدام الأصـول الجوية والساتلية والبحرية. ونحث الدول الأعضـــاء على تبادل المعلومات مع فريق الخبراء الذي يعمل تحت رعاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) المتعلق بالانتهاكات المحتملة لحظر توريد الأسلحة.

وأخيرا، أود أن أكرر دعمنا القوي للحوار الذي تيسـره الأمم المتحدة من أجل التوصـل إلى تسـوية ســـياســـية شـــاملة في ليبيا. ونحث حكومة الوفاق الوطني وممثلي الجيش الوطني الليبي على العودة إلى محادثات وقف إطلاق النار على النحو الذي اتفق عليه في جنيف في وقت ســـابق من هذا العام. ونقدم دعمنا الكامل للممثلة الخاصـة بالإنابة، ويليامز، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المضـي قدما بهذا العمل العاجل.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أشكر السيدة ستيفاني ويليامز، الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا بالإنابة والسفير، يورغن شولتز، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا على إحاطتيهما. وكذلك أثني على جهود السيدة ويليامز وأكرر الإعراب عن دعمنا الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ويسرني أن أرحب بالممثل الدائم لليبيا، السفير الطاهر السنّي، في هذه الجلسة.

تتابع فييت نام الحالة في ليبيا بقلق بالغ. فما زال العنف في ليبيا في تصاعد، على الرغم من اتفاقي الهدنة اللذين تم التوصل إليهما بين الطرفين الليبيين في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس من هذا العام. ويساورنا قلق بالغ إزاء الهجمات المستمرة على المدنيين والأهداف المدنية خلال شهر رمضان، ولا سيما الهجمات الموجهة على المدارس والمطارات ومرافق الرعاية الصحية، التي وردت في تقرير الأمين العام (S/2020/360). كما إن استمرار العنف يعوق الجهود الجماعية الرامية إلى التصدي للتهديد العالمي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وكذلك ما زال يساورنا القلق إزاء الوجود المتزايد للجماعات الإرهابية في ليبيا، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ونعيد تأكيد موقفنا الثابت بأن الحل السياسي السلمي هو الخيار الوحيد لحل النزاع في ليبيا، الذي دام قرابة 10 سنوات. ومن المهم جدا، في هذا الصدد، أن يواصل المجتمع الدولي دعم عملية سلام شاملة يقودها ويملك زمامها الليبيون، على أساس احترام استقلال ليبيا وسيادتها وتمشيا مع المسارات الثلاثة - السياسي والعسكري والاقتصادي - المبينة في القرار 2510 (2020). ومن المهم كذلك كفالة التعيين الحسن التوقيت لممثل خاص للأمين العام لليبيا.

وبناء على ذلك، تود فييت نام أن تسلط الضوء على المسائل التالية. أولا، نحث مرة أخرى الأطراف المعنية في ليبيا على الوقف الفوري للأعمال العدائية الجارية والحفاظ على التزامها بالهدنة والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني ووقف استهداف المدنيين والأهداف المدنية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق من أجل التصدي بفعالية لجائحة كوفيد-19.

ثانيا، تحث فييت نام الأطراف المعنية في ليبيا على العودة إلى محادثات السلام في إطار المسارات الثلاثة في أقرب وقت ممكن، من أجل الاستجابة لمشروع اتفاق وقف إطلاق النار الذي اقترحته البعثة في شباط/فبراير 2020. وفي الوقت نفسه، ندعو الدول الأعضاء المعنية إلى استخدام كل ما لديها من نفوذ لإعادة الأطراف الليبية إلى مفاوضات السلام. فيجب ألا ندع زخم مؤتمر برلين المعني بليبيا يتبدد.

ثالثا، سيظل دور الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمنظمات الإقليمية وجيران ليبيا حاسما في تعزيز السلام في البلد. فمن شأن المزيد من التعاون والتآزر بين هذه الجهات الفاعلة أن يؤدي إلى تهيئة بيئة مواتية لنجاح عملية السلام في ليبيا. ويسرنا أن الاجتماع الثاني للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا قد عقد عن بعد في نيسان/أبريل. ونرحب باعتزام الاتحاد الأفريقي عقد مؤتمر للمصالحة بين الأطراف الليبية. ونود كذلك أن نشيد ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والاتحاد الأفريقي على تعزيز دور المرأة في عملية السلام في ليبيا.

رابعا، فيما يتعلق بمســـألة الجزاءات، نعيد التأكيد على أهمية التمســـك بقرارات مجلس الأمن ذات الصـلة بشأن ليبيا، ولا سيما المتصـلة منها بحظر الأسلحة. ونحث جميع الأطراف داخل البلد وخارجه على تعزيز التزامها بتنفيذ حظر توريد الأسلحة واتخاذ إجراءات بصدد ذلك وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، نكرر موقفنا المتمثل في أنه يجب أن توجه تدابير الجزاءات بشكل صحيح إلى الأفراد والكيانات الذين يهددون السلام والأمن في ليبيا، وأنه ينبغي لها ألا تؤثر سلبا على معيشة عامة الناس في البلد.

وفي الختام، تود فييت نام أن تعيد تأكيد دعمنا القوي للسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والوحدة الوطنية في ليبيا.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة، طاهر السنّي

في البداية اقدم الشكر لسعادة السفير يورغن شولتز على إحاطته حول عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، كما أشكر السيدة ستيفاني ويليامز على إحاطتها بشأن آخر التطورات التي يشهدها بلدي.

لقد مر أكثر من عام والوضع في بلدي كما هو؛ جرائم وانتهاكات واعتداءات مستمرة، وقصف عشوائي ممنهج على طرابلس وضواحيها، تسبب في مقتل عشرات المدنيين وتدمير البنية التحتية ليثير الفزع والهلع بين الناس.

ونجتمع، اليوم، لنستمع إلى إحاطات وتقارير والجميع يسأل ما الجديد؟ وماذا بعد؟ وإذا ما رجعنا إلى جميع تقارير الأمم المتحدة ومحاضر جلسات هذا المجلس، سنجدها شبه مكررة. ويتمثل الاختلاف الوحيد في زيادة عدد الضحايا والانتهاكات وتنوعها ومدى بشاعتها. أما القاسم المشترك بينها فهو مفردات التنديد والاستنكار، ودعوة جميع الأطراف إلى وقف الاقتتال، من دون أي تحديد للفاعل الذي قاد ونفذ كل هذه الأعمال وحرض عليها وتفاخر بالقيام بها أمام مرأى ومسمع الجميع وفي حضرة السيد الأمين العام في طرابلس، العام الماضي.

وبالتأكيد سأسرد لكم، كما جرت العادة، آخر أفعال مجرم الحرب وميليشياته ومرتزقته الإرهابيين، رغم أننا نعلم جيدا أن هذا المجلس يملك كل الحقائق ويعلم جيدا ما يحدث، ومن يقترف الجرائم ومن يدعمها، ومن أشعل فتيل هذه الأزمة وسفك الدماء، ومن ظل يقوض العملية السياسية منذ سنوات وأدخل البلد والمنطقة في حالة فوضى وصلت آثارها إلى الجميع.

مع ذلك، لا بأس أن أذكّر ببعض القرارات التي صدرت من مجلسكم، والتي بلغت قرابة الستة عشر قرارا منذ توقيع الاتفاق السياسي الليبي فيما يخص معاقبة ومحاسبة المعرقلين، لو كانت قد طبقت حينها لتفادينا هذا الوضع اليوم: تنص الفقرة رقم 11 من ديباجة القرار 2278 (2016) على:

”وإذ يعيد تأكيد أهمية مساءلة جميع المسؤولين عن الانتهاكات أو التجاوزات التي تطال حقوق الإنسان أو انتهاكات القانون الدولي الإنساني بمن فيهم الضالعون في هجمات تستهدف المدنيين“.

وتنص الفقرة 12 من ديباجة القرار 2376 (2017) على ما يلي:

”وإذا يؤكد من جديد ضرورة أن تعمل جميع الأطراف في ليبيا بصورة بناءة مع الأمم المتحدة، وأن تمتنع عن أي أعمال من شأنها أن تقوض الحوار السياسي الذي تتوسط فيه الأمم المتحدة، وإذ يكرر التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في ليبيا“.

وتنص الفقرة 16 من ديباجة القرار 2486 (2019) على:

”وإذ يؤكد من جديد وجوب أن تفي جميع الأطراف بما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان حسب الاقتضاء، وإذ يشدد على وجوب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وعن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان“.

منذ أيام قدمت المدعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية السيدة بن سودة تقريرها التاسع عشر (انظر S/2020/371)، وأعتقد أن لديكم جميعا الآن كل الأدلة اللازمة على ما يحدث في بلدي من انتهاكات. ونحن نشكر السيدة بن سودة لوضوحها وتحديدها بالاسم من اقترف جرائم الحرب هذه؛ ولازلنا ننتظر من هذا المجلس والمجتمع الدولي أن يحذو حذوها ويتحلى بشجاعتها، لينتهي مسلسل التصريحات المسيسة، والتي استفاد منها مجرم الحرب والدول الداعمة له، ليستمر الإجرام والقتل والفوضى.

وللتذكير فقط، بعد أن قام المعتدي بإعلان هدنة إنسانية زائفة، قام بقصف متعمد لطرابلس بمئات الصواريخ، استهدف من خلاله مستشفى طرابلس المركزي؛ ومن قبله مستشفى الهضبة المخصص لعلاج وباء كورونا، بالإضافة إلى الأحياء المدنية في مناطق سوق الجمعة وأبي سليم وباب بن غشير. وقام أيضا يوم 7 أيار/مايو باستهداف مقار لعدد من البعثات الدبلوماسية في منطقة زاوية الدهماني؛ لينتهي به الإجرام بقصف مقر إيواء للنازحين في منطقة الفرناج يوم السبت الماضي، ليُقتل 7 نازحين ويُجرح العشرات، وكأنه لم يكفه دفعهم للنزوح من بيوتهم؛ والكثير من الأعمال الإرهابية التي تسببت في مزيد من القتل والتشريد والدمار. وكما أعيد وأقول، لا زلنا نسمع بيانات مبنية للمجهول.

لم يعد من المنطقي السكوت على الدول التي تدعم هذا القتل والإرهاب. والجميع استمع لتقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011)، وشاهد بنفسه أنواع الأسلحة النوعية والمرتزقة المستخدمين من قبل المليشيات المعتدية؛ ولكم في رحلات طائرات الشحن المنتظمة الإماراتية وأجنحة الشام السورية إلى بنغازي خير مثال، إضافة لتجنيد آلاف المرتزقة متعددي الجنسيات، تشادين وسودانيين وسوريين ومن يتبعون شركة "فاغنر" الروسية. هذا ما ورد في تقاريركم وليس كلامنا فحسب.

وبخصوص الأسلحة على سبيل المثال، كلكم تابعتم انتصارات أبطال جيشنا الوطني الليبي وقواتنا المسلحة في تحرير مدن الساحل الغربي، وبالأمس قاعدة الوطية الجوية؛ حيث تم فيها تدمير والاستحواذ على أكثر من منظومة دفاع جوي نوع "بانتسير – s1" الروسية، وتم تدمير عدد من مدرعات نوع "تيغرا وبانثرا" الإماراتية، ووجدنا أطنانا من الأسلحة الحديثة والنوعية؛ وقبل ذلك أسقطنا عدة طائرات بدون طيار نوع "وينغ لونغ" صينية الصنع. وفي هذا الصدد، نود إبلاغ هذا المجلس أنه توفر لدينا عدد من الأدلة الدامغة والمتطابقة مع تقارير سابقة، لتورط دولة الإمارات العربية المتحدة في نقل وإرسال هذه الأسلحة والمعدات إلى مجرم الحرب وميلشياته الانقلابية كما فعلت عدة مرات في السابق، وهذه الأدلة سنشارك بها فريق الخبراء.

لذلك نحن نطلب وبشكل رسمي ومن خلال الدولة "حامل القلم" بعقد جلسة خاصة لهذا المجلس، لوضع حد ووقف هذه التدخلات غير القانونية من قبل دولة الإمارات، في محاولة منها للانقلاب على سيادة الدولة الليبية وشرعية الحكومة، في خرق جسيم لقرارات مجلس الأمن في هذا الخصوص. كما إننا نطالب الدول المعنية وبالأخص دول الصنع والمنشأ للأسلحة المذكورة، أن تقدم لنا وللجنة العقوبات شهادات المستخدم النهائي لهذه الأسلحة، لتفسير كيفية وجودها بيد المنقلبين على الشرعية، والمنتهكين لقرارات مجلس الأمن. كما نطالب الدول التي يتم استخدام مواطنيها كمرتزقة وإرسالهم إلى ليبيا، باتخاذ الإجراءات الواضحة حيالهم، وسحبهم على الفور ومعاقبة المسؤولين عن تجنيدهم، وليس فقط الاكتفاء بعدم مسؤوليتها عن تصرفاتهم.

يقودني الحديث عن تطورات الأوضــــاع في ليبيا إلى القرار 2292 (2016)، والخاص بمنح عدد من الأذونات للدول الأعضـــاء في الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية والإقليمية، للقيام بعمليات تفتيش على السفن لتطبيق الحظر على السلاح؛ وهنا نود تسجيل الآتي:

إن قرار مجلس الامن 2292 (2016) اشــترط التنسـيق مع الحكومة الليبية عند تنفيذ هذا القرار، وقد أعاد تأكيد ذلك تقرير الأمين العام الأخير (S/2020/393) عن تنفيذ القرار 2473 (2019) في الفقرة 11. ولذلك فإن أية عملية دولية تنفذ بدون التنسيق مع الحكومة الليبية تعتبر عملية غير قانونية، ولا تستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة. لذا أعلنا عن رفضنا لعملية الاتحاد الأوروبي (إيريني) بشكلها الحالي، لأنه لم يتشاور معنا بالخصوص، واكتفى فقط بتبليغنا كأمر واقع، بعكس ما تم سابقا في عملية صوفيا. إن هذه العملية غير كافية لتطبيق قرارات حظر السلاح إلى الكيانات الغير شرعية؛ بسبب إغفالها الحدود البرية والملاحة الجوية في شـرق البلد، والتي تعتبر المصــدر الأســاســي لدعم المليشـيات المعتدية الخارجة عن القانون. عندما صـدر قرار حظر السـلاح كان من المفترض أن يكون لمصـلحة البلد، وأن يطبق على الأفراد والجماعات التي تحاول تهريب السلاح. فأي منطق أن يطبق هكذا حظر على حكومة شرعية، من المفترض أنها معترف بها من قبل هذا المجلس منذ أول يوم؟

وفي السـياق نفسـه، نرفض رفضـا قاطعا ما خرج منذ أيام من بيانات لبعض الدول ومنها المتورط في دعم الانقلابيين وقتل الليبيين، بالتشكيك في شرعية وقانونية ما نبرمه من اتفاقيات وتحالفات سيادية، وما ذلك إلا تدخل ســافر في الشــؤون الداخلية لليبيا؛ فنحن نشــجبه ولن نقبله؛ وإذا كانت هذه الدول لا تعترف بشـــرعية ما نعقده من اتفاقيات، عليها إذن أن تراجع ما عقدناه معها من اتفاقيات، لأننا قد نعيد النظر فيها وتقييم جدواها. نصيحتنا لتلك الدول، أن تبحث عن إجابات شافية لشعوبها عن سبب ذكرها في تقارير لجنة العقوبات التابعة لهذا المجلس، وصـــرفها المليارات لدعم ميلشــيات ومرتزقة إرهابيين بالســـلاح والعتاد لقتل الليبيين وتشريد الآلاف.

لا شـك في أن بلدي يرحب ويثمن كل المبادرات والجهود الدولية الصـادقة والرامية لوقف الصــراع الحالي، ومحاولات ابرام هدنة انسانية لطالما سعينا اليها، كما كان الحال في موسكو وبرلين وغيرهما، وكلنا نتفق على أن حقن الدماء والجلوس للحوار هما الســبيل الوحيد للخروج من الأزمة، ولكن هذا فقط مع من يرتضـي الحل السلمي ويفهم معنى الديمقراطية والدولة المدنية، وليس مع شخص دموي أرسل أبناءنا للهلاك، وانقلب على الجميع وفوض نفسه بنفسه طاغوتاً وحاكما للبلد، ضـارباً بعرض الحائط ارادة الشعب وحقه في تقرير المصير. مستهينا ومستخفا بجميع الجهود والقرارات والنداءات الدولية .

ولذا نعيد من جديد تأكيدنا على رفضنا القاطع الجلوس مع من تلطخت يده بدماء الأبرياء، ونعلمكم أن أي حل سـياسـي يجب ألا يختزل في شـخص أو مجموعة، وشـرق ليبيا وسـكانها جزء لا يتجزأ من كيان الوطن، وهو أكبر من هذا الدكتاتور الذي لا يمثل الا نفسه، فالشرق أيها السادة مختطف تسيطر عليه أجواء من الرعب، وكلكم شاهدتم حجم الانتهاكات التي ترتكب هناك، وما تقوم به ميلشياته الاجرامية والتكفيرية من عمليات اعتقال وتعذيب واخفاء قســري وقتل خارج نطاق القانون، تحت شـــعار "الجيش الوطني والأمن والأمان".

وختاماً، كلكم تابعتم انتصـارات جيشـنا الوطني الليبي وقواتنا المسلحة، الذين قلبوا المعادلة، وحرروا معظم معاقل المعتدي، وأظهروا حقيقة ميلشياته الإرهابية وضـعفها، رغم كل الدعم الذي يتلقونه منذ سنوات،

وقد أعلنوا بالأمس انهزامهم تحت مســمى الانســحابات التكتيكية. واذ نثمن تغير مواقف عدة دول بانحيازها، ولو متأخراً، للحق بعد أن وضــحت الرؤية، فإننا في نفس الوقت لم نعد نكترث لبيانات التنديد والاســتنكار، ونحن مستمرون في دحر العدوان بكل ما أوتينا من قوة، وبجميع الوسائل وما نراه مناسب من تحالفات، إلى أن يتم بسط سيطرة الدولة على كامل البلد، ويجب أن يعلم الجميع أن مشروع مجرم الحرب قد انتهى وانكسر وأصبح سرابا، ومن كان يراهن عليه فرهانه قد خسر، فهو من أخرج نفسه بفعلته من الحوار والحلول السلمية، لذا ندعو جميع من تورط معه إلى أن يلقي بســلاحه وينحاز للوطن، لننهي هذا الصــراع ونجلس معاً للحوار والمصالحة والحديث عن ما بعد حفتر.

لذلك نتمنى دورا أكثر فاعلية للأمم المتحدة خلال الفترة القادمة، بالتنســيق مع الاتحاد الأفريقي، يمكن من خلاله اتباع طرق جديدة في التعامل مع القضية الليبية، بدون تكرار أخطاء الماضي، فترة يخضع فيها المعرقلون للمحاسبة لردع ميولهم السلطوية، ويتم احترام إرادة الشعب في تقرير مصيره دون إملاءات، من أجل قيام دولة مدنية موحدة، بعيدة عن كل التدخلات، وتجمع كل الليبيين.